ICC-ASP/19/INF.2/Add.3

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
25 November 2020

Original: English

الدورة التاسعة عشرة
نيويورك، 7 - 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام

إضافة

تقييمات المرشحين الإضافيين

أولا. مقدمة

1. تقدم هذه الإضافة إلى التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام ("اللجنة") إلى مكتب جمعية الدول الأطراف عملاً بالمهام المسندة إلى اللجنة الواردة في الوثيقة "انتخاب المدعي العام: سبل المضي قدما" ("سبل المضي قدما") الذي تبناه المكتب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.[1] وترد في هذه الإضافة الأحكام الواردة في تقرير اللجنة المؤرخ 30 حزيران/يونيو 2020 بالإشارة إليها.
2. وفي 30 حزيران/يونيو 2020، وفقاً للاختصاصات المتعلقة بانتخاب المدعي العام ("الاختصاصات")،[2] قدمت اللجنة تقريرها الذي يتضمن قائمة مختصرة بالمرشحين الأربعة الأكثر تأهيلاً لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ثم بدأت عملية تشاور بقيادة رئيس الجمعية لتحديد مرشح يحظى بتوافق الآراء. ولم تسفر هذه العملية عن نتائج حاسمة.
3. وحيث إن المكتب اعتمد " سبل المضي قدما "، فإنه لذلك حدد الخطوط العريضة لعملية لاستكمال الاختصاصات، بغية توسيع قائمة المرشحين الذين سينظر في ترشيحاتهم في عملية التشاور لتشمل الأفراد المتبقين الذين قابلتهم اللجنة أصلاً والذين لا تزال لديهم الرغبة في الترشح لهذا المنصب. ولقد طلب القرار الذي اتخذه المكتب من اللجنة أن تعد تقييماً لكل مرشح من المرشحين الإضافيين، كما كان الأمر بالنسبة للمرشحين الموجودين على القائمة المختصرة.
4. ونظرا لأن اللجنة وجدت أصلا أن هؤلاء المرشحين الإضافيين ليسوا من بين أكثر المرشحين تأهيلا، وأن تقييماتها قد تعتبر نتيجة لذلك ضارة في بعض النواحي، قرر المكتب أن تتقاسم

[1] متاح على https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/prosecutor/Pages/Prosecutor2020.aspx.
[2] ICC-ASP/18/INF.2.

اللجنة تقييمها مع كل مرشح إضافي لكي يوافق على أن يضاف إلى القائمة الموسعة. وسوف تستمر عملية التشاور بعد ذلك، بقيادة رئيس الجمعية، لتحديد مرشح يحظى بتوافق الآراء.

5. وقد أجرت اللجنة في الأصل مقابلات مع أربعة عشر مرشحا، وأدرج أربعة منهم في القائمة المختصرة لأكثر المرشحين تأهيلا، التي قدمتها اللجنة في تقريرها: السيد **موريس أ. أنياه** (نيجيريا)؛ والسيد **فرغال غاينور** (أيرلندا)؛ والسيدة **سوزان أوكالاني** (أوغندا) والسيد **ريتشارد روي** (كندا). ويرد تقييم اللجنة لهؤلاء المرشحين في القسم الخامس من الوثيقة ICC-ASP/19/INF.2.

6. ومن بين المرشحين العشرة المتبقين، أشار مرشح واحد إلى أمانة الجمعية العامة عن طريق البريد الإلكتروني في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى أنه لا يرغب في مواصلة الترشح لهذا المنصب. وعلى هذا فقد كتب رئيس اللجنة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعد إبلاغه بقرار المكتب، إلى المرشحين التسعة المتبقين لتزويدهم بنسخة من وثيقة "سبل المضي قدما" والتأكد من اهتمامهم من حيث المبدأ بالاستمرار في اعتبارهم مرشحين للمنصب. وردا على ذلك، أشار مرشحان إضافيان إلى أنهما لم تعد لديهما الرغبة في الترشح للمنصب. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت اللجنة لكل من المرشحين السبعة المتبقين نسخة من التقييم الخاص بكل منهم. وفي تلك المرحلة، أشار اثنان من المرشحين إلى أنهما لم يعودا يرغبان في الترشح لمنصب المدعي العام، مما يترك ما مجموعه خمسة مرشحين إضافيين.

7. وتقدم اللجنة بموجب هذا تقييماتها للمرشحين الإضافيين التاليين (بحسب الترتيب الأبجدي) لتنظر فيها الجمعية:

(أ)**كارلوس كاستريسانا فرنانديز** (إسبانيا)، المدعي العام الحالي لمحكمة مراجعي الحسابات الإسبانية؛

(ب) **كريم أ. خان** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، وهو حاليا مستشار خاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛

(ج) **فرانشيسكو لو فوي** (إيطاليا)، وهو حاليا كبير المدعين العامين في مقاطعة باليرمو، إيطاليا؛

(د) **روبرت بيتي** (كندا)، وهو حاليا مسؤول أقدم في آلية الأمم المتحدة للمتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ه) **بريجيت راينو** (فرنسا) وتشغل حاليا منصب نائبة المدعي العام في محكمة الاستئناف بباريس.

8. ويرد أدناه موجز لمؤهلات هؤلاء المرشحين وخبراتهم، بما في ذلك مدى استيفائهم لمتطلبات الوظيفة. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير السيرة الذاتية وبيان دوافع الترشح الخاصة بكل هؤلاء المرشحين. وفي ضوء الوقت الذي انقضى بين المقابلة وقرار المكتب المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم أربعة من المرشحين إلى اللجنة سيرة ذاتية مستكملة تعكس آخر المستجدات في حياتهم المهنية.

9. وكما لوحظ في الفقرة 12 من تقرير اللجنة المؤرخ 30 حزيران/يونيو، تلقت اللجنة عدة رسائل غير ملتمسة تتعلق بمرشحين معينين تقدم أسماؤهم الآن إلى الدول الاطراف للنظر في ترشيحاتهم. وستقدم هذه الرسائل الآن إلى رئيس الجمعية.

ثانيا. التقييمات

10. عند إنشاء القائمة المختصرة،[3] قامت اللجنة بتقييم كل المرشحين الذين سبق اختيارهم وفقاً لمتطلبات نظام روما الأساسي، ووفقا للكفاءات الإضافية المحددة في اختصاصات اللجنة، وإعلان الشواغر، استناداً إلى الاعتبارات التالية:

(أ) المؤهلات والخبرات المبينة في طلبات المرشحين والمواد والوثائق الداعمة لها؛

(ب) أداؤهم في المقابلة؛ و

(ج) نتيجة عملية الفحص والمواد المرجعية.

11. وتتطلب الاختصاصات من فريق الخبراء أن يعرض على اللجنة تقييماته السرية لكل المرشحين قبل وضع القائمة المختصرة. وأخذت اللجنة في الاعتبار هذه التقييمات لدى اتخاذ قراراتها الأولية بشأن المرشحين الذين يعتبرون حسب توافق الآراء أنهم أكثر المرشحين تأهيلا وكفاءة الذين ينبغي أن تدرج أسماؤهم في القائمة المختصرة، والمرشحين الذين لا ينبغي أن تدرج أسماؤهم في القائمة المختصرة ولماذا؛ ومن ثم فقد ظلت تقييمات الخبراء تؤخذ في الاعتبار في تقييمات اللجنة في هذه الإضافة. وما زالت أحكام التنحي الواردة في إطار الاختصاصات الأصلية سارية.

12. وقد خضع جميع المرشحين الـ 14، بمن فيهم المرشحون الخمسة الإضافيون المقدمون في هذه الوثيقة، لعملية الفحص الوارد وصفها في الفقرات 24 إلى 32 من التقرير الأصلي. وفي حين أُبلغت اللجنة ببعض الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك سوء السلوك في المجال العام، فإن عملية الفحص لم تكشف عن أي معلومات سلبية قاطعة فيما يتعلق بأي من المرشحين.

13. ونظراً لأحكام السرية الواردة في الاختصاصات، لم تضع اللجنة تقييمات المرشحين غير المدرجة أسماؤهم في القائمة خطياً في ذلك الوقت؛ وقد فعلت ذلك الآن، بعد اجتماع بطريقة افتراضية لأعضاء اللجنة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر2020. والواقع أن التقييمات الواردة في هذه الإضافة تتفق مع التقييمات السرية التي يجريها الخبراء والمناقشات التي أجرتها اللجنة والتي أدت إلى إدراج المرشحين في تقرير 30حزيران/يونيو وعدم إدراجهم على التوالي، ولا تعكس أي اعتبارات جديدة أو إضافية.

14. وفيما يلي تقييمات اللجنة للمرشحين الإضافيين، بالترتيب الأبجدي:

ألف. كارلوس كاستريسانا فرناندز (إسبانيا)

15. شغل كارلوس كاستريسانا فرناندز[4] (بكالوريوس في القانون) منصب المدعي العام في إسبانيا لمدة 30 سنة. وفي الفترة بين عام 2007 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما تولى منصبه الحالي كمدع عام لمحكمة مراجعي الحسابات، كان عمله يركز على التحقيقات والاستشارة الدولية. ويتركز تكوينه الأكاديمي وتجربته على مجال القانون المدني. وقد حقق في قضايا فساد رفيعة المستوى وغيرها من الجرائم المعقدة عبر الوطنية وأشرف على محاكمتها، بما في ذلك بوصفه مدعيا عاما للمحكمة العليا الإسبانية. وعمل مدعياً عاماً في قضية بينوشيه؛ وكمفوض (منصب يعادل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة) للجنة الدولية لمكافحة

[3] ICC-ASP/19/INF.2، الفقرة 33.

[4] قدم السيد كاستريسانا إلى اللجنة سيرة ذاتية مستكملة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

الإفلات من العقاب في غواتيمالا؛ وكمستشار دولي؛ وكأستاذ للقانون الجنائي الدولي. واللغة الرئيسية التي يستخدمها السيد كاستريسانا هي اللغة الإسبانية. وهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة ولديه إلمام باللغة الفرنسية.

16. ويتمتع السيد كاستريسانا بمعرفة بالقانون الجنائي المقارن والقانون الدولي العام بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وهو يتمتع بخبرة وطنية ودولية في مجال مقاضاة القضايا ولكنه لم يقنع اللجنة بالكيفية التي يمكن بها ترجمة ذلك إلى محاكمات أمام المحاكم الدولية. وعرض على اللجنة رؤية لكيفية تغيير أسلوب عمل مكتب المدعي العام، وإن كان يبدو أنه ليس على علم بتفاصيل نظام عمل المحكمة الجنائية الدولية. وكان مدركاً جيداً للآثار السياسية التي قد تترتب على عمل المحكمة الجنائية الدولية في سياق العدالة الانتقالية. وتشير خبرته في اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا إلى أنه سيسعى جاهداً إلى التحلي بالاستقلالية. وسيعمل على إتاحة الخبرة الإدارية والمتعلقة بالميزانية المستفادة من خبرته في اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا إلى دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

باء. كريم أ.أ. خان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

17. كريم خان[5] حائز على لقب مستشار الملكة (بكالوريوس في القانون، وعضو رابطة كلية كينغ، وعضو معهد سنغافورة للمحكمين، وعضو المعهد المعتمد للمحكمين، وحائز على دبلوم في التحكيم الدولي (من المعهد المعتمد للمحكمين)) وعمل محاميا للمرافعات وقاضيا في جمعية لنكولن إن للمحاماة وهو مؤهل لممارسة القانون في المملكة المتحدة. وهو الآن يعمل، برتبة أمين عام مساعد للأمم المتحدة، بوصفه مستشاراً خاصاً ورئيساً لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلى الرغم من نشاطه كمدع عام في القضايا المحلية، فإن مثوله أمام المحاكم الجنائية الدولية الرئيسية (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الاستثنائية في محاكم كمبوديا، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الخاصة بلبنان، ومشاركته في بعثة سيادة القانون التي تديرها بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو (EULEX) والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في تيمور – ليشتي كان في الأغلب في خدمة الضحايا أو محامي الدفاع. وإن دوره الحالي مع برنامج فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كان في طبيعته يتعلق بالتحقيقات، بهدف إعداد قضايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش من أجل ملاحقاتها القضائية في المستقبل. وهو يتمتع بتكوين أكاديمي في نظام القانون العام وهو يتحدث باللغة الإنجليزية بصفتها لغته الأم.

18. والسيد كريم خان يتمتع بمهارات تواصلية وخطابية جيدة ويتميز بشخصية كاريزمية وهو على وعي جيد بإنجازاته. وقد أظهر قيادة جيدة في مجال ممارسة القانون الجنائي الدولي ووعي جيد بالسياق العالمي الذي تعمل فيه المحكمة الجنائية الدولية، كما أظهر رؤية واضحة بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مكتب المدعي العام. ومنذ تعيينه رئيساً لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عام 2018، اكتسب خبرة في إدارة فريق كبير، رغم أنه لم يُظهِر إلماما بالعمليات المتعلقة بوضع ميزانية المحكمة الجنائية الدولية. فقد أظهر التزاماً

[5] قدم السيد كريم خان إلى اللجنة سيرة ذاتية مستكملة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

واضحاً بإيجاد بيئة عمل خالية من المضايقات، معتمداً في ذلك على خبرة ملموسة. ونظرا لالتزاماته السابقة كمحامي دفاع في عدد من القضايا الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإن احتمالات ضرورة التنحي من بعض القضايا متعددة. وأحاطت اللجنة علماً بحملة منسقة ظاهرياً لإدراج السيد خان كمرشح إضافي من جانب منظمات المجتمع المدني، حيث جرى الترويج لترشيحه رغم الطبيعة السرية لهذه العملية.

جيم. فرانسيسكو لو فوي (إيطاليا)

19. يشغل فرانسيسكو لو فوي[6] (بكالوريوس في القانون) حالياً منصب رئيس الادعاء العام في مقاطعة باليرمو، إيطاليا، منذ عام 2014. ويتمحور تكوينه الأكاديمي وتجربته المهنية حول القانون المدني. وقد عمل كقاض وكمدع عام وتولى مناصب ذات مسؤولية متزايدة منذ عام 1990. فقد شغل منصب عضو في المجلس الإيطالي للقضاء؛ بوصفه مدعياً عاماً لدى المحكمة الإيطالية العليا؛ وبوصفه عضواً وطنياً يمثل إيطاليا لدى وحدة العدالة الأوروبية (يوروجوست). وتولى التحقيق في القضايا المتعلقة بمنظمة كوزا نوسترا وإجراءات المحاكمة وغيرها من قضايا الجريمة المنظمة الواسعة النطاق. واللغة الرئيسية التي يستخدمها السيد لو فوي هي اللغة الإيطالية. وهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة ولديه إلمام باللغة الفرنسية.

20. ولديه خبرة محلية قوية للغاية كمدع عام يحقق في قضايا جنائية معقدة تتعلق بجرائم عبر وطنية (متعلقة بالمافيا) في إيطاليا. كما أن لديه تجربة قانونية على المستوى الدولي، لا سيما فيما يتعلق بمسائل التعاون القضائي الدولي في السياق الأوروبي. إلا أنه لم ينجح في إقناع اللجنة بمعرفته وخبرته في القانون الدولي، وكذلك فيما يخص التحقيق في الجرائم التي تندرج ضمن نظام روما الأساسي وملاحقتها قضائيا، أو في فهمه للسياق الجيوسياسي المعقد الذي توجد فيه المحكمة الجنائية الدولية. كما أن لدى السيد لو فوي خبرة إدارية كافية. وتبيّن من خلال مقابلته مع اللجنة أنه يتحلى بأخلاق رفيعة وأنه ملتزم بمبادئ استقلالية الادعاء العام. وأحاطت اللجنة علماً بالجهود الرامية إلى الترويج لترشيح السيد لو فوي لعضوية اللجنة.

دال. روبرت بتي (كندا)

21. روبرت بيتي (بكالوريوس في القانون، لديه إجازة لممارسة القانون بكيبيك) هو مسؤول كبير في آلية الأمم المتحدة للمتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2017، وكبير المحامين وقائد فريق في قسم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في وزارة العدل الكندية منذ عام 2001 (في إجازة حاليا). وقد عمل مدعيا عاما للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وشغل مناصب سابقة مع دائرة الادعاء الاتحادية (العدالة الكندية)، ومكتب المدعي العام لكيبيك، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. والسيد بيتي ثنائي اللغة يتحدث بطلاقة بالفرنسية والانكليزية، ولديه معرفة أساسية بالكينيارواندا.

22. ويتمتع السيد بيتي بخبرة واسعة في مقاضاة ومحاكمة القضايا على المستويين المحلي والدولي. وهو ملتزم بالاستقلالية بوصفه مدعيا عاما، رغم أن خبرته ورؤيته الإدارية لم تكن واضحة بما فيه الكفاية للجنة. وهو مدع عام مقتدر على المستوى الوطني والدولي ويتمتع بكفاءة في مقاضاة جرائم نظام روما الأساسي،

[6] قدم السيد لو فوي إلى اللجنة سيرة ذاتية مستكملة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وكان في الواقع واحداً من أربعة من المرشحين المدرجين في القائمة النهائية لشغل منصب المدعي العام في عام 2011. وأثناء المقابلة، بينما أظهر السيد بيتي فهماً راسخاً بتعقيد عمل المحكمة الجنائية الدولية، غير أن إجاباته على الأسئلة المتعلقة بالوعي الاستراتيجي، وحول رؤيته كمدع عام محتمل، وكفاءاته في مجال التواصل لم تقنع اللجنة بأنه يتمتع بالصفات القيادية الدينامية اللازمة لتولي منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

هاء. بريجيت راينو (فرنسا)

23. تشغل بريجيت راينو[7] (بكالوريوس في القانون، وماجستير في القانون) حاليا منصب نائبة المدعي العام في محكمة الاستئناف

بباريس. وتولت هذا المنصب منذ عام 2019. وينتمي تكوينها الأكاديمي وتدريبها إلى التقاليد القانونية للقانون المدني. وقد عملت كقاضية في المحاكم القضائية الفرنسية منذ عام 1998، بما في ذلك كقاضية تحقيق في محكمة باريس العسكرية المشرفة على الجرائم المرتكبة في سياق العمليات الخارجية (كوسوفو وجيبوتي والسنغال وتشاد ورواندا وتوغو وغابون وكوت ديفوار)؛ وخبيرة في المحكمة الجنائية الدولية؛ وكمسؤولة مدنية كبيرة في مناصب مختلفة. واللغة الرئيسية للسيدة راينو هي اللغة الفرنسية، وهي تتحدث الإنجليزية بطلاقة. والسيدة راينو هي مواطنة لديها جنسيتين فرنسية وإفوارية، غير أنها أعلنت أن جنسيتها الأولى هي الجنسية الفرنسية. وفي حين لاحظت السيدة راينو أن المدعين العامين يجب أن يكونوا مستقلين، فإنها تبدو مفرطة في احترام بعض الجهات الفاعلة في الدولة التي تقوم بعمليات لمكافحة الإرهاب. وكانت تتمتع بخبرة إدارية قوية في الإشراف على ميزانية كبيرة وتدبير قضايا الموظفين.

ثالثا. الخاتمة

25. تود اللجنة أن تعرب عن التزامها القوي والمستمر بحماية سرية وخصوصية جميع المرشحين الذين لم يتم اختيارهم، أو الذين انسحبوا من العملية في مراحل مختلفة، وفقا لاختصاصات عملية اللجنة.

26. وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها لزملائها من فريق الخبراء على تقييماتهم المهنية المفصلة لمؤهلات المرشحين التي استرشد بها عمل اللجنة في كل مراحل العملية. وتود اللجنة أيضا أن تتوجه بالشكر لموظفي أمانة جمعية الدول الأطراف على مساعدتهم الدائبة والملتزمة والمهنية طوال الوقت.

27. واللجنة على استعداد لتقديم آرائها بشأن" الدروس المستفادة "من العملية الحالية إلى الدول الأطراف.

مارسين تشيبيلاك
الأمين فاتي
أندرياس

مافرويانيس

سابين

نولكه

ماريو أويارزابال

[7] قدمت السيدة بريجيت راينو إلى اللجنة سيرة ذاتية مستكملة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

المرفق الأول: المواد المرجعية للمرشحين الإضافيين

(انظر ICC-ASP/19/INF.2/Add.4)